أثر القواعد النحوية في دفع التعارض بين المعاني التفسيرية عند عبد الكريم المدرس

The effect of grammatical rules in pushing back the conflict between interpretive meanings according to Abdul Karim Al-Mudarres

ط.د/ هشام تقرورت.
د. نصر الدين أجدير.

قسم العلوم الإسلامية - جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان (الجزائر)
مخبر الدراسات الشرعية، جامعة تلمسان.
hichamislamique@gmail.com

تاريخ الإيداع: 2020/04/01 تاريخ القبول: 2022/01/25 تاريخ النشر: 2022/03/15

ملخص: يهدف هذا البحث إلى بيان معاني آيات القرآن الكريم على أحسن بيان، فبعض الآيات القرآنية يختلجها بعض التعارض المتوهم، مما ينتج عنه الفهم الخاطئ لمراد الله، ولكن المفسر الذي يحمل العلوم التي تعين على الفهم السديد والرأي الوجيه حتما سيوفقه الله إلى مراد الباري، فمن جملة هذه العلوم؛ علم النحو الذي كان له الأثر البالغ في دفع ذلك الاضطراب بين نصوص القرآن الكريم، وبيان مراد الله وتجلية المعاني، ولقد ظهر هذا الأمر جليا في تفسير الشيخ عبد الكريم المدرس، فهو من جملة العلماء الذين كشفوا تلك الشبهات.

الكلمات المفتاحية: القواعد النحوية؛ المعاني التفسيرية؛ دفع التعارض؛ عبد الكريم المدرس؛ التفسير.

Abstract:

This paper aims at demonstrating the meanings of the verses of the Noble Quran and expresses them in a better way. Certain quranicverses seemcontradictory to a common person who does not adequately understand the meanings of the Quran.Thus a primary meaningmay contradict with the intended or the right meaning of the verse which results in mistaken understanding of what Almightyconveys. One prominent related science to that study of meaning is that of grammar which had a considerable impact in pushing that turmoil between the texts of the Holy Quran, and showing literary figures among these verses, as well as explaining what Allah intends and the meanings assigned to those verses. This matter was evident in the interpretation of Sheikh AbdAl-KarimAl-Mudarres, who is among the scholars who exposed these sorts of confusion.

key words: grammatical rules; explanatory meanings; deporting contradiction; Abdul Karim Al-Mudarres; interpretation.

مقدمة:

إن المراد من العكوف على كتاب الله عز وجل تحقيق ما من أجله سيق وهو البيان على النحو المرتضى، والتذرع بالذرائع الموصلة إليه بغية كل قاصد، وتتردد مراتب الحذّاق في نيل مكرمة الإفهام، لذا نجد من انبرى لتلكم المهمات قد استفرغ جهده في تحصيل المراد على النحو الأكمل، ثم إن مراتب البيان متفاوتة في الاعتبار بقدر اتساع حدقة الناظر واستصحاب القصود، وتجلية المكنونات ولا بد في ذلك من الإلمام باللسان العربي. ففصاحة العربي الأصيل تزيده رفعة وشأنا بين قومه. وما زاد هذه اللغة شرفا ومكانا هو تكريم الله لها أن جعلها لغة التنزيل. فلا غرو في ذلك لأنها لغة مليئة بالأسرار والدرر ما لا يتصوره الإنسان، فتجد عدة من المعاني لا تجدها في لغات أخرى، فما بالك إذا طبق هذا على المعجزة الكبرى – القرآن الكريم – الذي أسكت صوت كل فصيح وحاجج كل محتج وطاعن في الدين.

إن الخوض في غمار دراسة القرآن لَأمر عظيم من جانبه اللغوي، والناظر في إعراب القرآن الكريم سيلاحظ أن هناك تفاوتا كبيرا بين ذلك الإعراب وذلك باختلاف تقدير الكلام عند كل نحوي، ومن ذلك ينبري له اختلاف المعاني طبقا لاختلاف الإعراب، فكان ينبغي تجلية هذا الاختلاف ودفع التعارض الناشئ بين هذه المعاني.

ومن لم يفقه ولم يشرب من كأس العلم جيدا، ومن لم يغص في بحر اللغة والمعاني، يتوهم عند قراءته لآي القرآن الكريم أن هناك تعارضا بين تلكم الآيات والمعاني التي ترمي إليها، فتختلج فكره بعض الإشكالات وتتردد في قلبه بعض الشكوك، ولكن هذا ما يكاد يبقى إلا وفهم العلماء والمتدبرين يشيع بين صفحات تفاسيرهم. فيكشفون كل ما هو غريب ويدفعون كل ما هو متوهم، لقد انبرى لهذا الأمر العظيم جمع غفير من العلماء والمفسرين من كل فج عميق في هذه المعمورة، فنجد من جملتهم العالم النحرير عالم العراق الشيخ عبد الكريم المدرس،الذي ألف تفسيرا عرض فيه تلك الإشكالات الواقعة بين نصوص القرآن.

من خلال هذا البحث سنجلي ذلك الخلاف المتوهم بين آي القرآن الكريم، وكذلك نستنبط تلك الملح النحوية والنكت التي هي من معهود القرآن الكريم، ويكتسح هذا الموضوع أهمية بالغة إذ أنه ديدن الدراسات اللغوية والقرآنية في آن واحد، وكذلك هو من اجتهادات العلماء التي يُسعى من خلالها إلى الدفاع عن هذا الكتاب العظيم الذي لا ينطق رسوله عن الهوى، وبهذا نطرح الإشكالين التاليين: ما هي تجليات الدرس النحوي في تفاسير العلماء؟ إلى أي مدى ساهمت القواعد النحوية لكشف حجب الشبهات والتوهمات عن نصوص القرآن الكريم؟. وللجواب عن هذين الإشكالين

اتبعت خطة بحث مكونة من ثلاثة محاور. المحور الأول: مفهوم القواعد النحوية والتعارض بين المعاني، المحور الثاني: ترجمة الشيخ عبد الكريم المدرس، المحور الثالث: دراسة نماذج تطبيقية من تفسير عبد الكريم المدرس.

المحور الأول: مفهوم القواعد النحوية والتعارض بين المعاني.

الفرع الأول: تعريف القواعد النحوية.

أولا: تعريف القاعدة.

أ- التعريف اللغوي:

جاء معنى مادة (قعد) في معاجم اللغة على عدة معان هي:

- العدد: أي قعد الرجل قعدة (أي واحدة)[1].
- الهيئة: كيفية الجلوس للإنسان والإبل[2].
- العجز: عدم القيام بالأعمال[3].
- المكوث والاستقرار في المكان[4].
- المكان: الموضع الذي يجلس عليه الإنسان[5].
- السافلة[6].
- الأساس[7].
- المرأة العجوز: التي قعدت عن الحيض ولا شهوة للرجال فيها[8].

إن دلالة الكلمات تختلف حسب الاستعمال والتوظيف الذي سيقت له في الكلام، والملاحظ في هذه المعاني أنها تجتمع على معنى واحد ألا وهو الاستقرار والثبات والبقاء، إذن فمادة (قعد) تأتي بمعنى الاستقرار والثبات.

ب- التعريف الاصطلاحي:

1. عند السبكي(771هـ):" الأمر الكلي الذي ينطبق عليه جزئيات كثيرة يفهم أحكامها منها"[9].
2. عند أبي البقاء (1094هـ):" قضية كلية من حيث اشتمالها بالقوة على أحكام جزئيات موضوعها"[10]. وقال كذلك:" هي الأساس والأصل لما فوقها وهي تجمع فروعا من أبواب شتى"[11].

الأصل في التعريف أن يكون مختصرا موجزا ملما بكل حيثيات الموضوع، فتعريف أبي البقاء والسبكي طويل نوعا ما وفيهما شيء من الإسهاب والإطناب.

البيان الكلي: القاعدة: "الحكم المنطبق على جميع جزئياته".

ثانيا: تعريف النحو.

أ- التعريف اللغوي:

جاءت مادة (نحو) على عدة معان لغوية هي:

- القصد[12].
- الجانب[13].
- باعد (من الإبعاد)[14].
- الطريق[15].
- صرف النظر[16].
- اعتماد على الجانب الأيسر[17].
- عرَضَ (الاعتراض)[18].

تعددت معاني مادة (نحو) وذلك حسب استعمالاتها ودلالاتها في السياق الذي وضعت له وما أجمع عليه أهل اللغة أن معنى (نحو) هو القصد، ولا يمكن الجمع بين تلك المعاني لأن بينها تباينا واضحا لذلك صعب الجمع.

ب- **التعريف الاصطلاحي:**

- عند ابن جني (392هـ): "هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره"[19].
- عند الفارابي (393هـ): " إعراب الكلام العربي"[20].
- عند أبي البقاء العكبري (616هـ): "وإنما سمي العلم بكيفية كلام العرب في إعرابه وبنائه نحوا"[21].
- عند شهاب الدين الأندلسي (860هـ): " علم يعرف به أحوال أواخر الكلم العربية إفراد وتركيبا"[22].
- عند أبي حيان سراج الدين النحوي: " النحو علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم الثلاث من حيث الإعراب والبناء وكيفية تركيب بعضها مع بعض، الغرض منه صيانة الذهن عن الخطأ اللفظي في كلام العرب"[23]

ما يعاب على تعريف أبي حيان سراج الدين أن فيه إطنابا هذا من جهة، وهذا التعريف عرفه بالثمرة حينما قال:" الغرض منه صيانة الذهن من الخطأ اللفظي في كلام العرب". أما الفارابي فقد حصر النحو في الإعراب، والنحو ليس كذلك. أما تعريف ابن جني وأبي البقاء العكبري فهي تعاريف طرحت فيه موضوع علم النحو وهو كلام العرب، وهذه التعاريف موجزة ويوصل إلى مراد علم

النحو. فالتعريفات كلها تصب في معنى النحو إلا تعريف الفارابي فهو أخذ جانبا من جوانب علم النحو.

البيان الكلي: النحو: هو القصد في معرفة سبك الخطاب العربي.

ثالثا: تعريف المركب الوصفي (القواعد النحوية).

- يعرف **نازك الملائكة** القواعد النحوية بأنها "عصارة الألسنة العربية الفصيحة عبر مئات السنين"[24].

- وعرفه كذلك **أمين على السيد** بأنها "حكم كلي يستنبط من نماذج كثيرة من كلام العرب لكي يطبق على كل ما يماثل هذه النماذج من كلامنا"[25].

- قال إبراهيم المنصور :"حكم كلي استنبطه النحاة بعد استقراء كلام العرب، واستخلاص الظواهر اللغوية وحاولوا بعد ذلك تطبيق هذا الحكم على نصوص اللغة جميعا"[26].

- قال محمود حسن الجاسم: "جملة من المقولات النظرية التي تمثل الثوابت في نظام اللغة التركيبي وتعد قانونا أو معيارا ينبغي القياس عليه وتوليد الكلام في ضوئه، ويمكن متعلم اللغة من غايته"[27].

- قال محمد أحمد العروسي: "وصف جهات الاشتراك في حالات الاستعمال الفعلية"[28].

مناقشة التعريفات: إن ما يلاحظ على التعريفات أن الاجتهاد فيها كان ضمن مرجعيتين هما:

1. اجتهاد في ضوء المركزية النحوية التراثية.
2. جنوح إلى المناهج اللسانية الحديثة، ولا سيما ما يعرف بالوصفية.

على كل هذه التعريفات تصب في قالب واحد.

وتجتمع هذه التعريفات على عدة مفاهيم توضح أن القاعدة النحوية:

1. حكم كلي.
2. مستنبط من اللسان العربي.
3. يقاس عليه ما يماثله من النماذج.

البيان الكلي: القاعدة النحوية: حكم كلي مستوحى من الخطاب العربي مستمر على جزئياته.

الفرع الثاني: مفهوم التعارض.

أ- التعريف اللغوي:

جاءت مادة (ع ر ض) على عدة معان لغوية دلت على معناها حسب استعمالها في السياق، فقد ترد بمعنى:

- التقابل[29]: تعارض شيئان أي تقابلا، تقول: عارضته بمثل ما صنع أي أتيت بمثل ما أتى.
- التقاطع والتضارب[30]: يقال تعارضت أقوالهم وآراؤهم، أي تقاطعت ولم تتطابق.
- المقاومة[31]: يقال فلان يعارض القرار بشدة أي يقاومه.
- المجاراة والمباراة[32]: يقال عارض شاعرا، أي جاراه في شعره وأتى بمثله أو أحسن منه.
- المجانبة والعدول عن الشيء[33]: يقال عارض الشيء أي جانبه وعدل عنه.
- الاختلاف[34]: تعارض مع كذا: أي اختلف معه هذا العمل يتعارض مع القانون- سلوكه يتعارض مع أفكاره.
- الرفض[35]: يقال عارَض بعضُ النُّواب مشروعَ الحكومة، أي رفضوه ونقضوه.

تعددت معاني مادة (ع ر ض) وذلك حسب استعمالاتها ودلالاتها في السياق الذي وضعت لها، إلا أن المعنى المتبادر إلى الأذهان والألباب هو ذلك المعنى الذي يدل على رغبة نفسية خلاف ما أبداه الغير.

ب- التعريف الاصطلاحي:

- عبد العزيز البخاري (730هـ):"تقابل الحجتين على سواء لا مزية لأحدهما في حكمين متضادين"[36].

- عرف الزركشي (794هـ) التعارض أنه: "تقابل الدليلين على سبيل الممانعة"[37].

- وعرف شمس الدين في كتابه المطلع بأن التعارض في البينتين: "أن تشهد إحداهما بنفي ما أثبتته الأخرى، أو بإثبات ما نفته".[38]

- نشوان بن سعيد الحميري: "تعارض الخبران: إذا اقتضى أحدهما خلاف ما اقتضى الآخر".[39]

- قال ابن عثيمين: "التعارض في القرآن أن تتقابل آيتان، بحيث يمنع مدلول إحداهما مدلول الأخرى، مثل أن تكون إحداهما مثبتة لشيء والأخرى نافية له"[40].

إن التعاريف التي سيقت كل واحدة منها تخصص في أمر معين، فمنها ما كان في تقابل الحجج والأدلة فكان خاصا بأصول الفقه، ومنها ما كان خاصا بالقضاء في تقابل البينة، ومنها ما كان خاصا بالحديث والآثار، ومنها ما كان متعلقا بالقرآن الكريم. وفي هذا التعاريف يهمنا المعنى الذي يتناول جانب تعارض المعنى في القرآن الكريم، وإن نقول هذا الكلام تجوزا وليس كحقيقة واقعة في القرآن

الكريم، فلا يمكن أن نتصور هذا التعارض حادثا في آي القرآن الكريم فهذا يشكك من صدق الأخبار التي جاء بها النبي صلى الله عليه وسلم وكذا يضع اللبس في نبوته وحاشاه أن يكون كذلك.

المحور الثاني: ترجمة الشيخ عبد الكريم المدرس.

الشيخ عبد الكريم المدرس من أشهر علماء العراق في القرن العشرين، ومن أشهر مفسريها وسنعرض في هذا المحور نبذة صغيرة عنه وعن حياته العلمية وبعض مؤلفاته.

1) **اسمه ونسبه ونشأته:**

هو العلامة الشيخ عبد الكريم المدرس بن محمد بن فتاح بن سليمان بن مصطفى بن محمد المشهور ب(محمد خه جي) من عشيرة القاضي الساكنين حاليا في مركز ناحية سيد صادق – شهرزور- في قضاء حلبجه وفي قرية (مايندول) وقرى أخرى مجاورة لها. واسم أمه (خانم) وهي من عشيرة (سوره جو) القاطنين في قرية (شانه ده رى) التابعة لناحية سيد صادق[41].

ولد في قرية (تكية) على مقربة من ناحية (خورمال)، في شهر ربيع الأول في موسم الربيع سنة ألف وثلاثمائة وثلاث وعشرين هجرية[42]. وهو في مذهبه الفقهي ينتمي إلى المذهب الشافعي، أشعري العقيدة، صوفي المسلك على الطريقة القادرية النقشبندية[43].

2) **رحلته العلمية:**

يروي الشيخ رحلته العلمية في طلب العلم في كتابه علماؤنا في خدمة العلم والدين، فكان مستهلها منذ كان صغيرا عندما بدأ التمييز فختم القرآن الكريم وبعض الكتب الصغار الدينية، وبعدها كانت وفاة والده رحمه الله. وفي أول محرم سنة ألف وثلاثمائة وإحدى وثلاثين بدأ بدراسة التصريف الزنجاني في الصرف، ويجول في المدارس وترقى فيها، وترعرع تحت رعاية أحد العلماء من أصدقاء والده فقرأ عند المقدمات النحوية والصرفية حتى مبحث التمييز من كتاب شرح الجامي. وقرأ شرح السيوطي لألفية بن مالك في مدينة (السلمانية)، ثم درس النحو والمنطق، وآداب البحث، والتشريح في الفلكيات والفقه على يد الشيخ علاء الدين ابن عمر ضياء الدين ابن عثمان سراج الدين في مدينة (هه ورامان)، ثم انتقل إلى (بيارة) ودرس برهان الكلنبوي في المنطق في مدرسة أبي عبيدة عند الأستاذ الملا محمد سعيد العبيدي وقرأ فرائض الشيخ معروف النودهي وشرح العقائد النسفية عند الشيخ الملا محمود. وقرأ عند الأستاذ المعزى جملة من العلوم منها أقصى الأماني في البلاغة، والفريدة في النحو والتشريح مع حواشيه للعاملي ورسالة حساب له أيضا، وكتاب إشكال التأسيس في الهندسة وكتاب تقريب المرام شرح تهذيب الكلام في أصول الدين،

وجمع الجوامع في أصول الفقه، وحاشية اللاري على القاضي في الحكمة مع حواشي الشيخ عبد القادر، ولقد تحصل على إجازة علمية قدمها له الشيخ المعزى في محفل كبير يجمع كبار العلماء[44].

كانت رحلة الشيخ عبد الكريم المدرس مليئة بالعلم والمعرفة وكذا صحبة ومجالسة العلماء مما أكسبه العلم والأخلاق. تميز الشيخ بغزارة العلم وجمعه لكثيرة من العلوم العقلية والنقلية والعلمية، وهذا دلالة على صبره وجلده الشديدين في طلب العلم وتجرع عناء الطلب في ذلك فليس من السهل أن تجمع جملة من العلوم في شتى الفنون بتلك السهولة والبساطة فمن طلب العلا سهر الليالي وشق البحار وفج الأرض بقدميه يطرق باب كل عالم، والعلم بلا أخلاق كشجرة بلا أوراق فالشيخ جمع بين الحسنين غزارة العلم والأخلاق الفاضلة التي استقاها من العلماء وكذلك من التربية الروحية للطريقة التي يسلكها.

3) مؤلفاته:

ترك الشيخ ثروة علمية معتبرة من المؤلفات والرسائل العلمية بمختلف اللغات (العربية-الكردية-الفارسية) في مختلف الفنون والعلوم، ولا غرو في ذلك لأنه كان بحرا من العلم ومكتبة متنقلة تروي ظمأ كل عطشان، ونذكر من مؤلفاته:

1- الأنوار القدسية في الأحوال الشخصية.
2- الفرائد الجديدة.
3- جواهر الكلام في عقايد أهل الإسلام.
4- علماؤنا في خدمة العلم والدين.
5- خلاصة منظومة جواهر الكلام في عقايد أهل الإسلام.
6- نور الإسلام.
7- جواهر الفتاوى وخير الزاد في الإرشاد.
8- مواهب الرحمن في تفسير القرآن.

هذه بعض المؤلفات الشيخ عبد الكريم المدرس رحمه الله وهي كتب نفسية في بابها، تعبر عن علمه الواسع وخلقه الفاضل و وسطيته المعتدلة وعن قمة تواضعه.

4) وفاته:

لقد كانت حياة الشيخ حافلة بالعلم والتعليم ونشر الإسلام والدعوة بالحق والموعظة الحسنة والأدب، فقد نهل العلم من عند كثير من العلماء، كما أخذ عنه جمع غفير من الطلبة جملة العلوم. وفي صباح يوم الثلاثاء 25 رجب 1426هـ المصادف ل29 أوت 2005م، اقتضت القدرة الإلهية أن تأخذ روح هذا العالم النحرير لتسكن بجوارها ربها في جنان الخلد مع الصديقين

والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا، عن عمر يناهز المائة وست سنوات، ودفن بالمقبرة الكيلانية[45]، تركت وفاته فراغا رهيبا في العالم الإسلامي فكانت فاجعة كبيرة، وكان يوم وفاته يوما حزينا لأهل العلم وأهله في العراق عامة وكردستان خاصة.

المحور الثالث: دراسة نماذج تطبيقية من تفسير عبد الكريم المدرس.

المسألة الأولى: العطف.

قال الله تعالى: **(هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ)** [البقرة: 29].

هذه الآية على أن خلق الأرض قبل السماء بدليل لفظة (ثم) التي هي للترتيب والانفصال، وكذلك آية (حم) فصلت تدل أيضا على خلق الأرض قبل السماء، لأنه قال فيها **(قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ)** [فصلت: 9]. إلى أن قال **(ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ)** [فصلت: 11].مع أن آية النازعات تدل على أن دحو الأرض بعد خلق السماء لأنه قال فيها **(أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ)** [النازعات:27]. ثم قال **(وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا)** [النازعات: 30][46]. ذكر الرازي هذا التعارض فقال:" أن قوله تعالى **(هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ)**، يدل على أن خلق الأرض وخلق كل ما فيها متقدم على خلق السماء ولكن خلق الأشياء في الأرض لا يمكن إلا إذا كانت مدحوة فهذه الآية تقتضي تقدم كونها فهذه الآية تقتضي كونها مدحوة قبل خلق السماء وحينئذ يتحقق التناقض"[47].

هذه الآيات كلها صحيحة ومتواترة ولا يمكن القول بأن القرآن في هذه الحالة متناقض بين آياته ويطرح جانبا عقديا هو أن الله ليس بعالم ولا كامل – سبحانه تعالى عما يقولون علوا كبيرا- فحاشاه أن يكون كذلك (ليس كمثله شيء).

دفع التعارض:

جاء الرد عن هذا التعارض الذي بين الآيات القرآنية على عدة وجوه نحوية ذكرها العلماء، واختيارنا للوجوه النحوية جاء باعتبارها خادمة لموضوع هذه الدراسة.

الأوجه النحوية:

الوجه الأول: قيل أنَّ حرف العطف (ثم) ليس للترتيب ها هنا وإنما هو على جهة تعديد النعم مثاله قول الرجل لغيره أليس قد أعطيتك النعم العظيمة ثم رفعت قدرك ثم دفعت الخصوم عنك[48]. وذكر الثعالبي أن العطف (ثم) ها هنا تفيد ترتيب الأخبار لا ترتيب الأمر في نفسه[49].

الوجه الثاني: نقل أبو الحسن المجاشعي القيرواني في النكت أن ابن عباس ومجاهد قالا أن معنى (بعد ذلك) هي (مع) كأن الله عز وجل قال (والأرض مع ذلك دحاها)[50].

وذكر الشيخ عبد الكريم المدرس أن الحرف (ثمّ) جاء " للتراخي الزماني"[51] أي أن هناك زمنا بين خلق الأرض وخلق السماوات، فخلق "نفس الأرض كان قبل خلق السماوات، وأما دحوها أي بسطها، وخلق الجبال والتلال والأنهار وما شاكلها فكان بعد خلق السماوات كما يظهر من صريح جواب ابن عباس –رضي الله عنهما- للسائل عن الموضوع"[52].

المسألة الثانية: الحذف والتقدير.

قال الله تعالى: **(وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ)** [البقرة: 184]. هذه الكريمة تدل بظاهرها على أن القادر على صوم رمضان مخير بين الصوم والإطعام. وقد جاء في آية أخرى ما يدل على تعيين وجوب الصوم وهي قوله تعالى **(فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ)** [البقرة: 185][53].

دفع التعارض:

ذكر الزركشي والسيوطي أن معنى الآية (وعلى الذين يطيقونه) هو لا يطيقونه.[54] هذا الحذف ل(لا) النافية يطرد في جواب القسم إذا كان المنفي مضارعا[55]. وكذلك للشيخ عبد الكريم المدرس التعليل نفسه الذي ذكره الزركشي إذ يقول: "ولا داعي لتفسير (يطيقونه) بإطاقة الصيام بسهولة وتقدير حرف النفي عليه، إذ تقدير حرف النفي عند بيان الأحكام ينفيه المعقول والمنقول"[56]. وبهذا الأخير يزول التعارض المتوهم في الآية حتى يحقق بذلك إعجاز القرآن من الناحية النحوية والبلاغية ويصدق بذلك قوله تعالى **(قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا)** [الإسراء: 88].

المسألة الثالثة: حرف الواو والضمائر.

قال الله تعالى: **(إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ)** [آل عمران: 55]. هذه الآية الكريمة يتوهم من ظاهرها وفاة عيسى عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام، وقد جاء في بعض الآيات ما يدل خلاف ذلك كقوله **(وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ)** [النساء:157]. [57] يلاحظ القارئ لهذه الآية ذلك التعارض الحادث بين الآيتين ظاهريا أن الآية الأولى صرحت بوفاة عيسى والثانية صرحت بخلاف ذلك.

دفع التعارض: هذا المعنى المتوهم يمكن دفعه من خلال وجهين نحويين:

الوجه الأول: ذكر الرازي أن الواو في قوله: (متوفيك ورافعك إلي) تفيد الترتيب، فالآية تدل على أنه تعالى يفعل به هذه الأفعال، فأما كيف يفعل ومتى يفعل فالأمر فيه موقوف على الدليل[58].

وقال الطاهر بن عاشور أن العطف جاء على التقديم والتأخير إذ الواو لا تفيد ترتيب الزمان أي إني رافعك إلي ثم متوفيك بعد ذلك[59].

الوجه الثاني: إن (متوفيك) اسم فاعل (توفاه) إذا قبضه وحازه إليه ومنه قولهم (توفى فلان دَيْنه) إذا قبضه إليه. فيكون معنى متوفيك على هذا قابضك منهم إلي حيا[60]. وكان للطبري زيادة في هذا الوجه في معنى (متوفيك) حيث قال:" فمعنى قوله (إني متوفيك ورافعك) أي قابضك من الأرض إلى جواري، وآخذك إلى ما عندي بغير موت، ورافعك من بين المشركين وأهل الكفر بك"[61].

ورد عبد الكريم المدرس هذه الشبهة بالضمائر المتوالية في قوله تعالى: **(وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ)** [النساء:157]، فقال: "وفي هذا الكلام رد وإنكار لقتله –عليه السلام- وإثبات لرفعه بالجسد والروح وذلك لأن الضمائر المتوالية السابقة في قوله تعالى وما قتلوه وما صلبوه ولكن شبه لهم إلى قوله تعالى وما قتلوه راجع إلى عيسى - عليه السلام – باعتبار جسده وروحه، فيكون الضمير في قوله تعالى: بل رفعه الله إليه كذلك"[62]، فاعتبار الضمائر المتوالية في سياق الآية خاص بعيسى –عليه السلام – من حيث القتل والصلب متعلق بجسده وروحه الطاهرين، كذلك ضمير الغائب المتصل بالرفع راجع إليه حيث يثبت دلالة الرفع بالروح والجسد إلى السماء.

المسألة الرابعة: حذف همزة الاستفهام والإضمار.

قال الله تعالى: **(مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ)** [آل عمران :67]. هذه الآية الكريمة وأمثالها في القرآن تدل على أن إبراهيم عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام لم يكن مشركا يوما ما، لأن نفي الكون الماضي يدل على استغراق النفي لجميع الزمن الماضي. وقد جاء في موضع آخر ما يوهم خلاف ذلك، وهو قوله تعالى **(فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي)** [الأنعام: 76]. وقوله أيضا **(فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَذَا رَبِّي)** [الأنعام :77]. وقوله تعالى **(فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ)** [الأنعام :78].ومن ظن ربوبية غير الله فهو مشرك بالله[63]. وقال الرازي أن القول بربوبية النجم كفر بالإجماع[64].

دفع التعارض: لا ريب أن اعتقاد الربوبية لغير الله شرك وكفر بالإجماع فالله عز وجل لا يغفر أن يشرك به بدليل قوله تعالى: **(إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ)** [النساء: 48]. والأنبياء عليهم السلام معصومون عن الشرك والكفر بالله عز وجل، وإبراهيم عليه السلام كان حنيفا مسلما، ولدفع هذا التعارض بين الآيتين سنذكر وجهين نحويين حتى نزيل هذا التعارض بإذن الله.

الوجه الأول: ذكر أهل العلم أن قوله تعالى (هذا ربي) قد حذفت منه همزة الاستفهام والتقدير: (أهذا ربي) وهذا الاستفهام إنكاري[65].

الوجه الثاني: ذكر الرازي أن قوله تعالى **(وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ)** أي وليكون بسبب تلك الإراءة من الموقنين ثم قال بعده (فلما جن عليه الليل) والفاء تقتضي الترتيب فثبت أن الواقعة إنما وقعت بعد أن صار إبراهيم من الموقنين العارفين بربه[66].

كان للشيخ رد هذا الإشكال من وجهين:

الوجه الأول: وافق فيه قول جمهور العلماء على أن الكلام "واقع على سبيل الاستفهام الإنكاري، كما هو معروف"[67].

أما **الوجه الثاني:** فكلام إبراهيم عليه السلام كان فيه إضمار والتقدير قال يقولون هذا ربي[68].

وبهذه الأوجه يرفع التعارض بين الآيات وتظهر براءة إبراهيم عليه السلام وسلامته من الشرك والكفر بشهادة القرآن كذلك.

مسألة الخامسة: الاستثناء.

قال الله تعالى: **(وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ)** [النساء :23].

هذه الآية تدل بعمومها على منع الجمع بين كل أختين كانتا بعد أم بملك اليمين. وقد جاءت آية أخرى تدل بعمومها على جواز جمع الأختين بملك اليمين وهي قوله تعالى (قد أفلح) وسورة (سأل سائل) **(وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ)** [المعارج:30][69].

فعن عثمان وعلي رضي عنهما أنهما قالا: أحلتهما آية وحرمتهما آية يعنيان هذه الآية وقوله:(أو ما ملكت أيمانكم) فرجح علي التحريم وعثمان التحليل[70].

دفع التعارض: دلت الآية الأولى بعموم منع الجمع بين الأختين وجاءت الآية الثانية بخلاف ما صرحت به الأولى. فهذا طرح إشكالا في مسألة الجمع بين الأختين في النكاح سواء بعقد أو ملك يمين، لذلك وجب الترجيح بينهما والراجح منهما يقدم ويخصص به عموم الآخر لوجوب العمل بالراجح إجماعا.

جاء بعد الآية الأولى قوله تعالى(إلا ما قد سلف) تؤيد التحريم وترجحه، ويقول ابن فارس الأندلسي: "إلا ما قد سلف استثناء منقطع معناه: لكن ما قد سلف من ذلك ووقع وأزاله الإسلام فإن الله يغفره"[71].

ولقد سار الشيخ عبد الكريم في الرد على هذه الشبهة على قول ابن فارس الأندلسي إذ قال: "وقوله: (إلا ما قد سلف) استثناء من المعنى المستفاد من النهي، أي فعليكم العقاب على هذه العقود، إلا عقدا قد سلف وسبق نزول الآية فلا عقاب عليه وإنما يجب التنازل والفرقة على ما ذكرنا"[72]، فيمن القول أن هذا الاستثناء خصص ذلك العموم ورجح بذلك عموم تحريم الجمع بين الأختين وأضحى دليلا قاطعا على هذا التحريم.

المسألة السادسة: حرف (لا الزائدة).

قال الله تعالى: **(قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ)** [الأعراف: 12]. في هذه الآية إشكال بين قوله تعالى (منعك) مع (لا) النافية، لأن المناسب في الظاهر لقوله (منعك) بحسب ما يسبق إلى ذهن السامع لا ما في نفس الأمر هو حذف (لا) فيقول (ما منعك أن تسجد) دون (ألاّ تسجد)[73].

دفع التعارض: أورد الرازي هذا الإشكال في تفسيره مفاتيح الغيب أن ظاهر الآية يقتضي أن الله عز وجل طلب من ما منعه من ترك السجود[74]. ولرفع هذا الإشكال ذكر العلماء عدة وجوه نحوية في هذه المسألة هي:

الوجه الأول: قيل أنّ حرف (لا) صلة زائدة للتأكيد، والتقدير: (ما منعك أن تسجد) وله نظائر في القرآن (لا أقسم بيوم القيامة)، (لئلا يعلم أهل الكتاب).[75] وهو المشهور عند جمهور العلماء.

الوجه الثاني: إن (لا) مفيدة تفيد النفي فوجودها مؤذن بفعل مقدر دل عليه منعك لأن المانع من الشيء يدعو لضده فكأنه قيل: ما منعك أن تسجد فدعاك إلى أن لا تسجد[76].

الوجه الثالث: قيل إنّ في الكلام حذفاً والتقدير ما منعك وأحوجك إلى ألا تسجد[77].

ذكر الشيخ تعليلين لرد هذا الإشكال فقال في قوله تعالى لإبليس "(ما منعك) يا إبليس (أن لا تسجد) أي من أن تسجد له، أو ما الذي منعك من السجود ورغبك في أن لا تسجد له؟ فكلمة (لا) على الأول زائدة وعلى الثاني صامدة"[78].

فبهذه الأوجه رد الزعم والإيهام في الاضطراب والتعارض بين نصوص القرآن الكريم، ودفع الشبه التي كان تحوم حوله حتى لا يطرأ الشك في كلام المولى عز وجل.

مسألة السابعة: (لا) الواقعة في القسم.

قال الله تعالى: **(فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ)** [الواقعة :75]. يقتضي أنه لم يقسم بهذا القسم وقوله تعالى **(وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ)** [الواقعة :76]. يدل على خلاف ذلك[79].

دفع التعارض: الظاهر بين الآيتين أن هناك تعارضا إذ أن في الآية الأولى نفيا للقسم وفي الآية الثانية تأكيدا له. ورفع هذا الإشكال يرتكز على عدة أوجه نحوية عددها العلماء في أربعة أوجه هي:

الوجه الأول: قيل أن (لا) زائدة للتوكيد كما في قوله تعالى (لئلا يعلم) والمعنى فأقسم[80].

الوجه الثاني: قيل أن (فلا) صلة في قول أكثر المفسرين ولمعنى فأقسم بدليل قوله (وإنّه لقسم)[81].

الوجه الثالث: قيل أن (لا) هي نفي والقسم بعدها كأنه قال (لا) والله لا لقول الكفار أقسم عليه[82].

الوجه الرابع: قيل أنها جاءت بمعنى (ألا) التي هي للتنبيه[83]. ونبه بهذا على فضيلة القرآن ليتدبروه وأنه ليس بشعر ولا سحر ولا كهانة كما زعموا[84].

الوجه الخامس: قرأ جماعة (فلأقسم) بغير ألف بعد اللام على التحقيق وهو فعل حال ويقدر مبتدأ محذوف، التقدير فلأنا أقسم بذلك[85].

جاء رد الشيخ عبد الكريم على هذه الشبهة بأن حرف النفي (لا) الواقع في الآية هو حرف نفي زائدة، والمقصود أقسم بمواقع النجوم بدليل (وإنه لقسم لو تعلمون عظيم)[86]، ونقل قولا عن بعض العلماء أنها ليست زائدة، والمعنى فلا أقسم بمواقع النجوم على أن الكتاب المنزل عليك كتاب كريم لأن المقسم به واضح جدا وظاهر غاية الظهور فلا حاجة إلى تأكيده بالقسم[87]. وبهذا التعليل وما سبقه من الأوجه النحوية التي ساقها العلماء في كتبهم يرفع ذلك الخلاف المتوهم في نصوص القرن الكريم.

خاتمة:

إن مسألة توهم التعارض بين آي القرآن الكريم، مسألة لا أساس لها من الصحة، فلا يمكن أن يقع هذا الكلام بين نصوص القرآن الكريم. فهو كلام رباني المصدر معجز في ألفاظه وتراكيبه، ومتعدد المعاني، فلم تستطع سليقة العربية وفصاحته أن تجاري بلاغة القرآن الكريم وسلالة أسلوبه، وهنا يكمن الإعجاز القرآني.

جلّت القواعد النحوية التي ساقها العلماء والمفسرون ذلك التوهم الذي يعتري القارئ لآيات القرآن، فكانت معاني الآيات متطابقة متراصة فيما بينها إلا أن الاختلاف الظاهري كان في السياقات التي جاءت فيها هذه الآيات.

أخذ القرآن الكريم معاني أخرى لأدوات الربط فلم تأت على ما هو معهود عليه في جل سياقاتها وإنما جاءت متغايرة متباينة على معانيها الأولى، فكشفت بتلك المعاني ذلك الإشكال المتوهم في نصوص القرآن الكريم. ولقد نحا الشيخ عبد الكريم المدرس مسلك العلماء النحويين في كشف حجب التوهمات التي تعتري آي القرآن الكريم، وهذا من خلال معاشرته لتلك الآيات وتدبره التدبر الصحيح السليم، فقد أوتي بسطة من العلم والتقى.

الهوامش:

[1] ينظر: ابن فارس، مجمل اللغة، تح: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثانية 1406هـ-1986م، ص760.

[2] ينظر: ابن منظور، لسان العرب، د.تح، دار صادر- بيروت، الطبعة الثالثة 1414هـ، ج3، ص357./ينظر: رينهارت بيتر آن دوزي، تكملة المعاجم العربية، ترجمة: محمد سليم النعيمي، جمال الخياط، وزارة الثقافة والإعلام- الجمهورية العراقية، الطبعة الأولى 1979-2000م، ج8، ص331.

[3] ينظر: أبو البقاء الحنفي، الكليات، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، د.ط، ص728.

[4] ينظر: رينهارت دوزي، تكملة المعاجم العربية، ج8، ص331.

[5] ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص357.

[6] المصدر نفسه، ج3، ص357.

[7] ينظر: ابن فارس، مجمل اللغة، ص780.

[8] ينظر: أبو البقاء الحنفي، الكليات، ص728.

[9] تاج الدين السبكي، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية –بيروت، الطبعة الأولى 1411هـ-1991م، ج1، ص11.

[10] أبي البقاء، الكليات، ص728.

[11] المصدر نفسه، ص728.

[12] ينظر: الخليل الفراهيدي، كتاب العين، تح:مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ط، ج3، ص302. / أبوبكر الأزدي، جمهرة اللغة، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين-بيروت، الطبعة الأولى1987م، ج1، ص575.

[13] الفراهيدي، كتاب العين، ج3، ص302.

[14] المصدر نفسه، ج3، ص302.

[15] الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار الملايين-بيروت، الطبعة الرابعة 1407هـ-1987م، ج6، ص2503.

[16] المصدر نفسه، ج6، ص2503.

[17] المصدر نفسه، ج6، ص2503.

[18] ابن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، سنة النشر 1399هـ-1979م، ص859.

[19] ابن جني، الخصائص، الهيئة المصرية العامة، الطبعة الرابعة، ج1، ص35.

[20] الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج6، ص2504.

[21] أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تح: عبد الإله النبهان، دار الفكر-دمشق، الطبعة الأولى 1416هـ-1995م، ج1، ص40.

[22] شهاب الدين الأندلسي، الحدود في علم النحو، تح: نجاة حسن عبد الله، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد 112، سنة1421هـ-2001م، ص434.

[23] ابن داود مولانا الحنفي، عناية النحو على هداية النحو، مكتبة المدينة كراتشي-باكستان، الطبعة الخامسة 1433هـ-2012م،ص11.

[24] نازك الملائكة، قضايا الشعر المعاصر، دار العلم للملايين-بيروت، الطبعة الخامسة،ص329.

[25] أمين السيد، في علم النحو، دار المعارف، الطبعة السابعة 1994م، ج1، ص14.

[26] ينظر: الأمين ملاوي، القاعدة النحوية بين اللغة والمنهج،مجلة المقري للدراسات اللغوية النظرية والتطبيقية، جامعة بوضياف –المسيلة، العدد الأول، ص231.

[27] المصدر نفسه، ص231.

[28] المصدر نفسه، ص231.

[29] شمس الدين، المطلع على ألفاظ المقنع، تح: محمود الأرناؤوط-ياسين محمود، مكتبة السوادي للتوزيع، الطبعة الأولى، 1423هـ-2003م، ص495.

[30] أحمد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1429هـ-2008م، ج02، ص1481.

[31] المصدر نفسه، ج02، 1481.

[32] المصدر نفسه، ج02، 1481.

[33] سعدي أبو حبيب، القاموس الفقهي لغة واصطلاحا، دار الفكر-دمشق-سوريا، الطبعة الثانية، 1408هـ-1988م، ص247.

[34] أحمد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ص1481.

[35] المصدر نفسه، ج02، 1481.

[36] عبد العزيز البخاري، كشف الأسرار عن أصول البزدوي، دار الكتب العلمية، ط1، 1997م، ص03، ص120.

[37] الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، تح: محمد تامر، دار الكتب العلمية، 1421هـ-2000م، ص4، ص407.

[38] شمس الدين، المطلع على ألفاظ المقنع، ص495.

[39] نشوان بن سعيد الحميرى، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تح: حسين العمري-مطهر الإرياني-يوسف عبد الله، دار الفكر المعاصر-بيروت، الطبعة الأولى، 1420هـ-1999م، ج07، ص4508.

[40] ابن عثيمين، تفسير الفاتحة والبقرة، دار ابن الجوزي-المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1442هـ، المقدمة، ص52.

[41] ينظر: عبد الله سعيد ويسي الكرتكي، جهود الشيخ عبد الكريم المدرس الفقهية، إشراف: أحمد محمد الباليساني، د.ط، ص32-33.

[42] ينظر: عبد الكريم المدرس، علماؤنا في خدمة العلم والدين، اعتنى بنشره: علي قرة داغي، د.ط، ص324./ ينظر: عبد الكريم المدرس، المقالات في المقولات علم الحكمة، تعليق: ريان توفيق الخليل، د.ط، ص05.

[43] ينظر: عبد الله سعيد ويسي الكرتكي، جهود الشيخ عبد الكريم المدرس الفقهية، ص41.

[44] ينظر: عبد الكريم المدرس، علماؤنا في خدمة العلم والدين، ص325-326.

[45] ينظر: عبد الله سعيد ويسي الكرتكي، جهود الشيخ عبد الكريم المدرس الفقهية، ص44.

[46] محمد الأمين الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، إش: بكر بن عبد الله بوزيد، دار علم الفوائد-مكة المكرمة، الطبعة الأولى 1426هـ، ص16.

[47] فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي-بيروت، الطبعة الثالثة 1420هـ ، ج02، ص380.

[48] المصدر نفسه، ج02، ص381.

[49] ينظر: أبو زيد الثعالبي، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تح: الشيخ محمد عوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي-بيروت، الطبعة الأولى 1418هـ، ج01، ص203.

[50] ينظر: أبو الحسن المجاشعي القيرواني، النكت في القرآن الكريم، تح: عبد الله عبد القادر، دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة الأولى 1428هـ-2007م، ص124.

[51] عبد الكريم المدرس، مواهب الرحمن في تفسير القرآن، عني بنشره: محمد علي قرة داغي، دار الحرية للطباعة – بغداد، الطبعة الأولى، 1406هـ-1986م، م01، ص129.

[52] المصدر نفسه، م01، ص129.

[53] محمد الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب، ص41.

[54] ينظر: بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي، الطبعة الأولى، 1376 هـ - 1957م،ج03، ص215.

[55] ينظر: المصدر نفسه، ج03،ص212.

[56] عبد الكريم المدرس، مواهب الرحمن في تفسير القرآن، م01، ص329.

[57] محمد الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب، ص56.

[58] ينظر: الرازي، مفاتيح الغيب، ج08، ص237.

[59] ينظر: الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، د.تح، الدار التونسية للنشر- تونس، سنة النشر 1984م ، ج03، ص259.

[60] ينظر: محمد الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب، ص58.

[61] ينظر: أبو جعفر الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، تح: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1420هـ- 2000م،456/6.

[62] عبد الكريم المدرس، مواهب الرحمن في تفسير القرآن، م03، ص82.

[63] ينظر: محمد الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب، ص59.

[64] ينظر: الرازي، مفاتيح الغيب، ج13، ص39.

[65] ينظر: ينظر: الشوكاني، فتح القدير، دار ابن كثير- دار الكلم الطيب-دمشق-بيروت، الطبعة الأولى 1414هـ، ج02، ج152./ الرازي، مفاتيح الغيب، ج13، ص41.

[66] ينظر: الرازي، مفاتيح الغيب، ج13، ص39.

[67] عبد الكريم المدرس، مواهب الرحمن في تفسير القرآن، م03، ص280.

[68] ينظر: المصدر نفسه، م03، ص280.

[69] ينظر: محمد الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب، ص79.

[70] ينظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، د.ط، دار الكتب العربي-بيروت، الطبعة الثالثة 1407هـ، ج01، ص496.

[71] ابن فارس الأندلسي، أحكام القرآن، تح: منجية بنت الهادي النفري السوايحي، دار ابن حزم-بيروت، الطبعة الأولى 1427هـ-2008م، ج02، ص135.

[72] عبد الكريم المدرس، مواهب الرحمن في تفسير القرآن، م02، ص363.

[73] دفع إيهام الاضطراب لمحمد الشنقيطي، ص144.

[74] ينظر: الرازي، مفاتيح الغيب، ج04، ص207.

[75] ينظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج02، ص89.

[76] ينظر: شمس الدين القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تح: أحمد البردوني وإبراهيم طفيش، دار الكتب المصرية القاهرة، الطبعة الثانية 1384هـ-1964م ، ج07، ص170.

[77] ينظر: المصدر نفسه، ج07، ص170.

[78] عبد الكريم المدرس، مواهب الرحمن في تفسير القرآن، م03، ص348.

[79] محمد الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب، ص 306.

[80] ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، تح: محمد جميل، دار الفكر-بيروت، الطبعة الرابعة 1415هـ، ج10، ج90./ ينظر: الرازي، مفاتيح الغيب، ج29، ص425.

[81] ينظر: شمس الدين القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج17، ص223.

[82] ينظر: الرازي، مفاتيح الغيب، ج29، ص425.

[83] ينظر: الشوكاني، فتح القدير، ج05، ص192.

[84] ينظر: شمس الدين القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج17، ص223.

[85] ينظر: ينظر: الكشاف، الزمخشري، ح04، ص468.

[86] عبد الكريم المدرس، مواهب الرحمن في تفسير القرآن، م07، ص257.

[87] المصدر نفسه، م07، ص257.

المصادر والمراجع:

1) ابن فارس، مجمل اللغة، تح: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثانية 1406هـ-1986م.

2) ابن منظور، لسان العرب، د.تح، دار صادر- بيروت، الطبعة الثالثة 1414هـ.

3) رينهارت بيتر آن دوزي، تكملة المعاجم العربية، ترجمة: محمد سليم النعيمي، جمال الخياط، وزارة الثقافة والإعلام-الجمهورية العراقية، الطبعة الأولى 1979-2000م.

4) أبو البقاء الحنفي، الكليات، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، د.ط

5) تاج الدين السبكي، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية –بيروت، الطبعة الأولى 1411هـ-1991م.

6) الفراهيدي، كتاب العين، تح:مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ط.

7) أبوبكر الأزدي، جمهرة اللغة، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين-بيروت، الطبعة الأولى1987م.

8) الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار الملايين-بيروت، الطبعة الرابعة 1407هـ-1987م.

9) ابن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، سنة النشر 1399هـ-1979م.

10) أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تح: عبد الإله النبهان، دار الفكر-دمشق، الطبعة الأولى 1416هـ-1995م.

11) شهاب الدين الأندلسي، الحدود في علم النحو، تح: نجاة حسن عبد الله، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد 112، سنة33، 1421هـ-2001م.

12) ابن داود مولانا الحنفي، عناية النحو على هداية النحو، مكتبة المدينة كراتشي-باكستان، الطبعة الخامسة 1433هـ-2012م.

13) نازك الملائكة، قضايا الشعر المعاصر، دار العلم للملايين-بيروت، الطبعة الخامسة.

14) أمين السيد، في علم النحو، دار المعارف، الطبعة السابعة 1994م.

15) الأمين ملاوي، القاعدة النحوية بين اللغة والمنهج،مجلة المقري للدراسات اللغوية النظرية والتطبيقية، جامعة بوضياف –المسيلة، العدد الأول.

16) شمس الدين، المطلع على ألفاظ المقنع، تح: محمود الأرناؤوط-ياسين محمود، مكتبة السوادي للتوزيع، الطبعة الأولى، 1423هـ-2003م.

17) أحمد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1429هـ-2008م.

18) سعدي أبو حبيب، القاموس الفقهي لغة واصطلاحا، دار الفكر-دمشق-سوريا، الطبعة الثانية، 1408هـ-1988م.

19) عبد العزيز البخاري، كشف الأسرار عن أصول البزدوي، دار الكتب العلمية، ط1، 1997م.

20) الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، تح: محمد تامر، دار الكتب العلمية، 1421هـ-2000م.

21) نشوان بن سعيد الحميرى، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تح: حسين العمري-مطهر الإرياني- يوسف عبد الله، دار الفكر المعاصر-بيروت، الطبعة الأولى، 1420هـ-1999م.

22) ابن عثيمين، تفسير الفاتحة والبقرة، دار ابن الجوزي-المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1442هـ.

23) عبد الله سعيد ويسي الكرتكي، جهود الشيخ عبد الكريم المدرس الفقهية، إشراف: أحمد محمد الباليساني، د.ط.

24) عبد الكريم المدرس، علماؤنا في خدمة العلم والدين، اعتنى بنشره: علي قرة داغي، د.ط.

25) عبد الكريم المدرس، المقالات في المقولات علم الحكمة، تعليق: ريان توفيق الخليل، د.ط.

26) محمد الأمين الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، إش: بكر بن عبد الله بوزيد، دار علم الفوائد-مكة المكرمة، الطبعة الأولى 1426هـ.

27) فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي-بيروت، الطبعة الثالثة 1420هـ.

28) أبو زيد الثعالبي، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تح: الشيخ محمد عوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي-بيروت، الطبعة الأولى 1418هـ.

29) أبو الحسن المجاشعي القيرواني، النكت في القرآن الكريم، تح: عبد الله عبد القادر، دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة الأولى 1428هـ-2007م.

30) عبد الكريم المدرس، مواهب الرحمن في تفسير القرآن، عني بنشره: محمد علي قرة داغي، دار الحرية للطباعة –بغداد، الطبعة الأولى، 1406هـ-1986م.

31) بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي، الطبعة الأولى، 1376 هـ - 1957م.

32) الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، د.تح، الدار التونسية للنشر- تونس، سنة النشر 1984م.

33) أبو جعفر الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، تح: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1420هـ- 2000م.

34) الشوكاني، فتح القدير، دار ابن كثير- دار الكلم الطيب-دمشق-بيروت، الطبعة الأولى 1414هـ.

35) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، د.ط، دار الكتب العربي-بيروت، الطبعة الثالثة 1407هـ.

36) ابن فارس الأندلسي، أحكام القرآن، تح: منجية بنت الهادي النفري السوايحي، دار ابن حزم-بيروت، الطبعة الأولى 1427هـ-2008م.

37) شمس الدين القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تح: أحمد البردوني وإبراهيم طفيش، دار الكتب المصرية القاهرة، الطبعة الثانية 1384هـ-1964م.

38) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، تح: محمد جميل، دار الفكر-بيروت، الطبعة الرابعة 1415هـ.